الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.4/6

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
4 April 2014
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
الدورة الثانية
جنيف، ١٩-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته الثانية

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز الرئيس ٢

ثانياً - المسائل التنظيمية ١٥

المرفق

الحضور ١٧

(A) GE.14-50373 130514 140514

1450373

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- موجز الرئيس

١- عُقِدَ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة في جنيف، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤. وتماشياً مع الإطار المرجعي الذي حدّده مجلس الاستثمار والتجارة، تناول الاجتماع الثاني موضوع "الابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة: أطر السياسات والأدوات والقدرات الأساسية". وعولِجَت هذه المسائل في سلسلة من حلقات النقاش التي نظرت في أطر السياسات المؤسسية، وفرص التعلّم من شبكات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، ونقل التكنولوجيا، ودور سلاسل القيم العالمية، والسياسات المؤثرة في الطلب على الابتكار.

ألف- افتتاح الاجتماع

٢- أشار نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى ما للتكنولوجيا من أهمية في عمل المؤتمر منذ السبعينات، وقال إنه ينبغي للبلدان أن تدمج إعداد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها ضمن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية العامّة من أجل ضمان النمو الاقتصادي الشامل. وأضاف أنّ ترابط السياسات وتكاملها يحدّدان النهج المتكامل للمنظّمة فيما يتعلق بسياسة التنمية، ونظراً إلى أن دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار هو مسألة ملحّة في أقلّ البلدان نموّاً بشكل خاص، يرى الأونكتاد ضرورة إبراز إمكانات التنمية والابتكار في مجال التكنولوجيا في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣- وفي معرض تقديم البند ٣ من جدول الأعمال والوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/5 بعنوان "الثغرات في القدرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، والبيئة السياساتية، وتطور الأدوات السياساتية لتحقيق التنمية المستدامة"، أوضحت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أنّ اجتماع الخبراء يتماشى مع عمل المنظمة المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، مثل برنامج استعراض السياسات ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشارت في هذا الصدد، إلى أن عدداً من المسائل المعروضة على الاجتماع للنظر فيها يرتبط أيضاً بعمل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي تتولّى الأونكتاد دور أمانتها. وتشمل الأولويات المواضيعية للجنة في عام ٢٠١٤ دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في جدول أعمال خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسيتواصل إطلاع اللجنة على المناقشات ونتائج اجتماع الخبراء، حيث يتمتع الإثراء المتبادل بين الحدثين بقدر كبير من الأهمية.

باء- حلقة النقاش الأولى: الأطر المؤسسية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

٤- قدّم مفوض إدارة الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا في الاتحاد الأفريقي عرضاً شرح فيه كيف يؤدي الإنتاج والمنافسة والتجارة على التوالي إلى تكوين الثروات. ويمكن إدخال الابتكار في كلّ مرحلة ضمن هذه السلسلة، ومن المهمّ اقتراح منتجات تنافسيّة تحظى بمبيعات جيدة. ومن الضروري حماية المعرفة والمنتجات وتأمين الإرادة السياسية لتشجيع الابتكار التكنولوجي. ورأى المتحدث أنه ينبغي لأفريقيا، لكي تتمكّن من سدّ الثغرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، أن تستثمر في الوسائل الثقافية والمالية اللازمة لاكتساب التكنولوجيات الابتكارية واستحداثها وتطوير قدرتها على استيعاب هذه التكنولوجيات وإنشاء قطاعات عمل متخصصة جديدة يطوّرها سكّان محليون مهرة.

٥- وعرض الأمين العامّ للمكتب الوطني للسياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في تايلند سياسة بلاده المتّصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وإطارها المؤسسي، ولفت إلى أن العلم والتكنولوجيا والابتكار يحظى في تايلند ببيئة سياسية حاضنة وداعمة، وإلى أنّ الخطة الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تراعي الأهداف الكميّة لأنشطة البحث والتطوير، وتركّز على مدى أهميّة الاستثمار في الجيل الأصغر من أجل تشييد قاعدة للموارد البشرية وتحثّ على مشاركة القطاع الخاصّ مشاركةً فعالة.

٦- وقدّم مدير معهد ماستريخت للبحوث الاقتصادية والاجتماعية المعني بالابتكار والتكنولوجيا في هولندا، عرضاً قال فيه إنه في حين يدور الجدل حول الأسباب التي أدّت إلى النموّ القائم على اللحاق بركب الاقتصاد في جنوب شرق آسيا، كان للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتبنّي المعرفة والتكنولوجيا من الخارج، وبناء القدرات الداخلية دور كبير في تفسير نجاح هذه المنطقة. ولاحظ المدير أن نمطين جديدين من اللحاق بركب الاقتصاد برزا مؤخراً، يتمثّل الأول بالنمو والتنمية القائمين على اللحاق بركب الاقتصاد استناداً إلى الموارد الطبيعية، ويستند الثاني إلى الخدمات. وفيما يتعلق بنظم الابتكار الوطنية، فلا يوجد نظام أمثل واحد يُطبَّق على البلدان كافّة، فكلّ نظام وطني هو نتاج تطوّره عبر الزمن. واستطرد قائلاً إنّ فعالية عمل النظام تقتضي تعاون الحكومة ومشاركتها إلى حدّ كبير. لذلك فإن السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تتفاوت بطبيعتها حسب كل سياق على حدة.

٧- وتقاسم كبير الأخصائيين في مجال سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من البنك الدولي نتائج تقرير معهد البنك الدولي بشأن فنلندا باعتبارها اقتصاد معرفة، وسياساتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وحوكمتها. وهناك عدد من الدروس المستخلصة التي يمكن أن تفيد بلداناً أخرى. فمن المسلّم به مثلاً أن اقتصاد المعرفة في فنلندا يمثل بيئة متعددة أصحاب المصلحة، وأنّ إدراك دور التعليم كعامل تنافسي أساسي يمكن أن يؤدي دوراً مهمّاً في بلدان تتفاوت حالاتها الإنمائية. وشدّد المتحدث على أهمية ترسخ ثقافة تقييم السياسات العامّة.

٨- وقال أستاذ من جامعة القديسين سيريل وميثوديوس في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، خلال عرضه، إن يوغوسلافيا شهدت نموّاً قوياً لكنّها لم تعتمد إطاراً رسميّاً خاصّاً بالعلم والتكنولوجيا والابتكار حتّى عام ٢٠١٠. ومن أولى إنجازات السياسة المعتمدة تحسّن أداء الابتكار وتراجع البطالة. وتخطط مقدونيا لتعزيز الثلاثي المؤلف من الدولة والقطاع الأكاديمي والصناعة ودعم بناء القدرات في قطاع ريادة الأعمال.

٩- وخلال المناقشة اللاحقة، أشار أحد المندوبين إلى احتمال وجود تناقض بين ارتفاع المدخلات التكنولوجية في البلدان النامية واتّساع الهوّة في النواتج التكنولوجية، كما تبيّنه الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/5. وترى الأمانة أن هذه الاتجاهات تظهر أن تكاليف البحث والتطوير لا تؤدي تلقائياً إلى تعزيز أداء الابتكار في غياب الترابط بين تحديد أهداف لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وضمان التنسيق والاستمرارية والتطبيق الفعّال لهذه السياسات.

١٠- وفي إجابة على سؤال حول دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تنمية الاقتصادات القائمة على الموارد، قال أحد أعضاء فريق الخبراء إن التنمية القائمة على الموارد لم تؤت ثمارها في الماضي لأنّ القيمة أضيفَت خارج بلدان المنشأ. ويتيح التطور التكنولوجي للبلدان فرصة إدماج الأجزاء الأكثر ربحية من سلسلة القيمة، رغم ما يتطلبه ذلك من بناء للقدرات.

١١- وسلّط عدّة خبراء الضوء على أهمية النهُج الشاملة للابتكار التي تراعي بيئة الابتكار ككلّ. واعتبر عدّة مشاركين أنّه يجب على البلدان أن تضع في الاعتبار، ضمن هذه البيئة، مسائل كثيرة تتراوح بين تشجيع الشباب على متابعة مسيرة مهنيّة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى تمويل الخطط الخاصة بهذا المجال.

١٢- وفي معرض نقاش تناول دور الملكية الفكرية والحوافز والشراكات بين القطاعين العام والخاص، لفت أحد الخبراء إلى أن الحوافز والقدرات تسير يداً بيد، فالشركات المحلية، على سبيل المثال، لن يعنيها نظام براءات متطوّر تغيب عنه القدرات المحلية. كما أن القدرة على تطوير البراءات غير المستخدمة قد تشكّل حافزاً لروّاد الأعمال والمبتكرين عندما تُتاح بواسطة آليات معيّنة مثل برنامج الابتكار الفنلندي (Innovation Mill). والبحث العلمي ليس المصدر الوحيد للمعرفة، إذ يمكن الاستفادة من الصناعة والمستهلكين أيضاً باعتبارهم مصادر للمعرفة والابتكار.

١٣- وفي إجابة على سؤال حول دور الابتكار في التغيرات السياسية والاجتماعية والميل نحو نماذج أكثر كفاءةً، قال أحد أعضاء فريق الخبراء إن ذلك يتطلّب تحوّلاً ثقافياً لدى واضعي السياسات من رؤية قصيرة الأمد إلى رؤية بعيدة الأمد وتحديد أولويات الفرص المتاحة أمام الأجيال الأصغر سنّاً. ومن المهم أيضاً ضمان استمرارية إدارة سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار.

جيم- حلقة النقاش الثانية: فرص التعلّم من خلال شبكات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٤- قدّم مفوّض الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأفريقي عرضاً شدد فيه على أهمية شبكات العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال التعلّم. فهناك وعي جديد بأهمية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ليس في أفريقيا فحسب، بل في سائر أنحاء العالم النامي. وتركز شبكات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا بشكل خاص على المشاكل الرئيسية التي يواجهها السكّان في مجالات الزراعة والصحة وتغيّر المناخ. ويمكن أن تساهم شبكات البحث في زيادة الوعي وممارسة الضغط من أجل تخصيص التمويل للأبحاث في المجالات ذات الأولوية. وينبغي أن تضطلع هذه الشبكات بدور حاسم في صياغة السياسات، انطلاقاً من أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية. وقد آن الأوان لأن تضع منطقة أفريقيا السياسات والسبل الكفيلة بتحقيق التنمية من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٥- وأشار عضو في مجلس الشبكة العالمية من أجل اقتصاد التعلم والابتكار ونظم بناء القدرات (غلوبيليكس) إلى تجربة هذه الشبكة وفرعها في أمريكا اللاتينية "لاليكس". فقد صُمِّمَت "غلوبيليكس" للمساهمة في بناء القدرات الأكاديمية في بلدان الجنوب والتشجيع على التنمية القائمة على المعرفة ولكي تكون منصّة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتابع قائلاً إن الشبكة تعمل بواسطة فروع إقليمية متعددة، وقد تمكنت من إحداث تأثير في برنامج عمل البحوث والسياسات المحلية من خلال تعزيز مشاركة الباحثين البارزين في أنشطة هذه الفروع. كما أن لها دور تسهيلي من خلال التفاعل بين باحثيها وواضعي السياسات. وأشار الخبير أيضاً إلى الجهود التي بُذِلَت مؤخراً لإنشاء شبكة من الهيئات الاستشارية المتعددة أصحاب المصلحة والنشطة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في أمريكا اللاتينية.

١٦- وقدمت الأمينة العامّة لأمانة "أفريكاليكس" عرضاً حول فرع "غلوبيليكس" في أفريقيا، قالت فيه إنّ الشبكة تضم نخبة من العلماء وواضعي السياسات والممارسين ذوي الخبرة والدراية بقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا. وفي السياق الأفريقي، يتعين على شبكات السياسة وبرامج بناء القدرات أن تراعي عوامل محددة مثل القصور في التدريب الرسمي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وهو قطاع واسع غير رسمي يتكوّن من شركات صغيرة وصغرى، ويهيمن عليه التفكير الخطي فيما يتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقالت المتحدثة إن "أفريكاليكس" تشجّع على تطوير قدرات البحث في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا، وتحتضن البحوث القائمة على مشاريع وقد أنشأت موقعاً إلكترونياً يتيح مواد ذات صلة.

١٧- وقدّمت أستاذة في جامعة أثينا وصفاً لتجربة منصة المفوضية الأوروبية لسياسات البحث والابتكار ونظمهما، المسماة ERAWATCH. وأكّدت على أهمية الدلائل والأهداف الواضحة عند إعداد سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار والمنتجات الثانوية للشبكة، مثل

البحوث الأكاديمية الناتجة من استخدام بيانات ERAWATCH. وهي ترى، بحكم خبرتها في هذا المجال، أن أثر قيود الموارد البشرية والحوكمة ومقاومة التغيير في عرقلة تحويل المدخلات إلى نواتج يفوق أثر القيود المالية على صعوبتها. وتتبادل البلدان النامية والبلدان اللاحقة بركب الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي التجارب المتشابهة، وقد سارعت بلدان أخرى إلى اعتماد بعض الخطط الناجحة مثل حوافز الضرائب وقسائم الابتكار.

١٨- وأعرب بعض المشاركين عن رغبتهم في معرفة المزيد عن التفاعل بين الشبكات وواضعي السياسات. وردّاً على ذلك، قال خبيران إنّ مستوى التفاعل يرتبط ارتباطاً مباشراً بواضعي السياسات العامة في البلدان وإنّ ضمان هذا التفاعل يرتبط بأنظمة المساءلة والسمات الشخصية لواضعي السياسات أنفسهم، فضلاً عن أهمية وجود آليات إنفاذ وتعاون فعالة. ولفت مشاركون آخرون إلى أن التفاعل بين هذين العنصرين كان مفعماً دوماً بالتحديات. فبعض الشبكات، مثل "غلوبيليكس"، تركز بشكل أساسي على البحث. ويتعين من ثم أن تكيّف رسالتها على نحو يسهل وصولها لواضعي السياسات. ويشكّل فرادى الباحثين وسيلة مهمّة كذلك لنقل رسالة "غلوبيليكس" إلى المنظمات الوطنية والدولية. وقد يشارك واضعو السياسات في تمويل البحث والتعاون في الأحداث المتعلقة بالشبكة.

١٩- ومن جهة أخرى، رأى بعض الخبراء أنّه ما دامت "غلوبيليكس" تركّز على الطبيعة التفاعلية للابتكار، فإن مساهمتها الأساسية ترمي إلى تقديم صورة نظرية وتحليلية تستند إلى النظام الوطني لمفهوم الابتكار. وتنظر "غلوبيليكس" إلى الابتكار بوصفه مظهراً لإنتاجية القطاع، ولذلك فإنّ رسالتها الأساسية لواضعي السياسات تتمثل في التشديد على أهميته الفائقة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالابتكار مهمّ لأنه يحدّد التنافسية والإنتاجية والرفاه الاجتماعي.

٢٠- وناقش الاجتماع إمكانيات الهياكل الأساسية الرقمية في تمكين الربط بين البحوث في مجال السياسة العامة في أفريقيا. وقال عدّة خبراء إنّ هذا الربط لا يطرح مشكلة في سياق التعاون مع المنظمات الأكاديمية والحكومية. غير أن الهياكل الأساسية الرقمية ستثبت عجزها على الأرجح عند السعي للتعاون مع قطاع الأعمال التجارية.

٢١- وردّاً على الأسئلة المتعلقة باحتمال إنشاء شبكات مشابهة لشبكة ERAWATCH في المناطق النامية والفرص الممكنة لإقامة شبكات لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، رأى أحد أعضاء فريق الخبراء أنّ مستوى أداء المنصّة في مناطق أخرى غير مضمون مع أنها تشكّل طريقة شبك جيّدة لأنها تركّز على قطاع الأعمال التجارية. وجاءت نتائج تقييم هذه المبادرة في السياق الأوروبي مختلطة.

٢٢- وشدّد بعض المشاركين على أهميّة جمع المعلومات من أجل صياغة السياسات العامّة، مؤكدين أن هذه السياسات ينبغي أن تخدم غاية محددة وأن تتكيف مع تغيرات البيئة.

دال- حلقة النقاش الثالثة: نقل التكنولوجيا

٢٣- ناقش خبير من المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا في لوزان، سويسرا، مسألة نقل المعرفة التكنولوجية والعلاقة بين نقل التكنولوجيا والابتكار. وأشار إلى أن ثمة دراسات حالية حول هذه المسألة تنظر في عمليات نقل التكنولوجيا بين المؤسسات الأكاديمية والشركات من جهة وبين الشركات في بلدان مختلفة من جهة أخرى. وتشكّل القدرات الاستيعابية عاملاً أساسياً لنجاح نقل التكنولوجيا الذي يتأثر بالطلب بدوره. ونقل التكنولوجيا جزء من عملية أوسع نطاقاً وطويلة الأمد لتشجيع العامل التكنولوجي في حفز التجارة والنمو والتنمية. ولكن يجب ألا تُعتَبَر الصلة بالابتكار أمراً بديهياً إذ لا بد من توفر الشروط التجارية وشروط السوق لكي يكون للتكنولوجيا أثر في الإنتاجية، وإلا فإنّ نقل التكنولوجيا لن يؤدي بالضرورة إلى الابتكار. واستطرد الخبير قائلاً إنّ المعرفة الاقتصادية المتعلقة بالجدوى التجارية لنقل تكنولوجيا ما غير قابلة للنقل وهي تتوقّف على استكشاف روّاد المشاريع للفرص ضمن بيئة متلقّي التكنولوجيا. وتشكل المنصات الداعمة التي تمكّن روّاد المشاريع من استكشاف فرص تطوير التكنولوجيا من جهة وتجريب الأعمال التجارية من جهة أخرى عوامل تمكين رئيسية، وهي تتضمن بالضرورة أدوات خاصة بالملكية الفكرية لجعل التكنولوجيا قابلة للتداول تجارياً ولتقديم حوافز لروّاد المشاريع تشجّعهم على الدخول في مشاريع جديدة.

٢٤- وتطرّق عرضان، أحدهما أجراه خبير في جامعة أوكسفورد والثاني في جامعة نافارا في إسبانيا، إلى نتائج بحث حديث العهد عن الابتكار في بلدين ناميين، هما غانا وكينيا. وبرزت عدّة نقاط مشتركة بين العرضين، من بينها نقطة أساسية تدلّ على اختلاف طابع الابتكار في البلدان النامية، وأن فهمه يقتضي النظر في القطاعات التقليدية والاقتصاد غير الرسمي أيضا. فهناك عدّة قنوات للنشر، بدءاً من النشر القائم على التجارة التقليدية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعرفة إلى المجال الرقمي. ومن النتائج المشتركة الأخرى أن مصادر مبادرات الابتكار كثيراً ما تكون محلية، من زبائن وموظفين ومجموعات محلية وشبكات مهنية ومنافسين وما شابه. ويشكّل التقليد مصدراً رئيسياً لتكييف التكنولوجيا. ويبدو أنّ حجم الشركات يؤثّر تأثيراً كبيراً في أنشطة الابتكار وقد تكون الإجراءات الرامية إلى دمج الأسواق وتسهيل نموّ الشركات دوافع ابتكار قوية. وأظهرت الشركات التي عملت على تنمية البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا داخلياً أنها قادرة أيضاً على تحديد التكنولوجيا واستقدامها من الخارج ونشرها في الداخل. وأشار أحد الخبراء إلى أنّ الشركات الأصغر حجماً هي الأقرب إلى استخدام الأسرار التجارية لإدارة ملكيتها الفكرية بدلاً من الأدوات التي تتّسم بصفة رسمية أكثر مثل البراءات.

٢٥- وتحدّث خبير من الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك عن ثلاثة مستويات لنقل التكنولوجيا: النقل الدولي للتكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا من أقسام البحوث الداخلية في الشركة إلى مرافقها التشغيلية، ونقل التكنولوجيا من الحقل الأكاديمي إلى الشركات. وقال إن

التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يشكلان مصدرين رئيسيين لتدفقات المعرفة والتكنولوجيا الدولية. وتُنقَل التكنولوجيا عادةً عندما تبلغ مرحلة النضج بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحتاج معظم الشركات في البلدان النامية إلى برامج وهياكل تساعد على التدريب والاستشارة وتمنح الدعم لهذه الشركات لاختيار التكنولوجيات والتفاوض للحصول عليها واستيعابها وتكييفها وتطبيقها تجارياً. ويتطلّب النجاح التجاري لنقل التكنولوجيا إعداد مجموعة من القدرات الداخلية، من بينها التواصل بين دوائر البحث والتطوير، والتصنيع، والتسويق، والشؤون المالية. واستطرد الخبير قائلاً إن الابتكار المفتوح يكتسب مزيداً من الأهمية ويجب إعادة النظر في فهم دور الملكية الفكرية وأثرها وعلاقتها بآفاق الأعمال التجارية وإدارتها بصورة فعالة.

٢٦- وركّز خبراء كثيرون على الحاجة إلى سياسة حكومية تُدرِك مزايا الابتكار في البلدان النامية وتعمل على تحسين التفاعل مع أصحاب المصلحة المحليين في مجال الابتكار. فعلى سبيل المثال ينبغي تشجيع الجامعات على التعاون مع الشركات المحلية لأن الإدارة الصحيحة للنقل تخلق فرصاً كثيرة. ويتطلّب ذلك فهماً للفرق بين ثقافتي البحث والأعمال التجارية. وفي هذا الإطار، يشكل إنشاء مكاتب فعالة لنقل التكنولوجيا في الجامعات أداة مهمّة ينبغي منحها الدعم اللازم.

٢٧- وهناك عقبات تواجه نسخ الحالات الناجحة التي يقترن فيها نقل التكنولوجيا باستكشاف روّاد المشاريع للفرص، ومنها نقص المهارات والقدرات الإدارية المرتبطة باستخدام الملكية الفكرية. وتتزايد أهمية فهم كيفية الانتقال من الملكية الوحيدة للملكية الفكرية إلى التطوير المشترك القائم على تقديم الملفّات والاستغلال التجاري بصورة مشتركة، نظراً لما تنطوي عليه حماية البراءات الدولية من تكلفة باهظة. ويقلّص استخدام الأسرار التجارية، بالرغم من شيوعه، قدرات الشركات على التفاعل مع الأطراف الأخرى المعنية بالابتكار، ما يجعل أدوات حماية الملكية الفكرية الأخرى أكثر ملاءمةً.

٢٨- وثمة عقبة كبرى أخرى أمام الابتكار تتمثل في تكلفة دخول السوق، في ظلّ المنافسة الشديدة والمترسخة، وتكلفة التعاطي مع الأنظمة الحكومية، أي البيروقراطية.

٢٩- وأثار بعض الخبراء مسألة الحوافز الممنوحة لموظفي الشركات والجامعات لتغيير توجّه بحوثهم نحو نتائج ابتكارية. ويتطلّب ذلك تقييم الأنظمة المتعلقة بالتقدّم المهني ومكافآت الباحثين والمعلمين وتعديلها. وتبيّن أنّ من المفيد وضع مؤشرات خاصّة بأثر البحوث في المجتمع بدلاً من التركيز على نواتجها، أيّ عدد الدراسات المنشورة أو طلبات البراءات المقدّمة.

٣٠- وتساءل بعض الخبراء عمّا إذا يمكن لشكل جديد من أشكال الحوكمة الدولية أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من نقل التكنولوجيا. وشدّد أحد المتكلمين على الحاجة إلى دمج التكنولوجيا ضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣١- وأشار أحد الخبراء إلى صعوبة صياغة سياسات فعالة لنقل التكنولوجيا وتساءل عن السبيل الذي ستسلكه البلدان من أجل إرساء توازن بين استخدام نقل التكنولوجيا داخلياً ودولياً. وأجاب خبير آخر على هذا التساؤل قائلاً إن النشر الجيّد لتكنولوجيا المعرفة والابتكار ضروري من أجل التوصّل إلى نظام ابتكار فعّال. ولاحظ خبير آخر أن التوازن بين شراء التكنولوجيا وإنتاجها يتفاوت من بلد إلى آخر وفقاً لمرحلة التنمية التي بلغها كل بلد.

هاء- حلقة النقاش الرابعة: سلاسل القيم العالمية وقدرات الشركات والصناعات والاقتصادات في البلدان النامية

٣٢- قدم أستاذ من جامعة بافيا في إيطاليا عرضاً شرح فيه كيفية انتشار سلاسل القيمة العالمية في مختلف الصناعات كوسيلة لتفكيك سلسلة القيمة للمنتجات وأنشطة نشرها في الشركات والبلدان. ويمكن تحديد خمسة أنواع من سلاسل القيمة العالمية، لكلّ منها نوع مختلف من الحوكمة تعتمده الشركات التي تقود هذه السلاسل. ونوع الحوكمة مهمّ لأنه يؤثر في تدفقات المعرفة وإمكانات التعلّم المتاحة أمام المورّدين من شركات أو مزارعين، ممّا يحدّد بدوره إمكانية اندماج الشركات أو المزارعين في السلسلة أو الارتقاء فيها. وأوضح أنّ تدفقات المعرفة والتعلّم يبدو أفضل لدى الشركات المورّدة في سلاسل القيمة العالمية الأسيرة حيث تكون قدرات الموردين أضعف، غير أن الشركات الريادية تحصر إمكانية الارتقاء عادةً في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأدنى. وتمنح سلاسل القيمة العالمية القياسية والعلاقية مستوى متدنياً من الدعم المباشر للارتقاء بالمورّدين، لذا فعليهم التعلّم من تلقاء أنفسهم (في سلاسل القيمة العالمية القياسية) أو على نحو متبادل مع الشركات الريادية (في سلاسل القيمة العالمية العلاقية). وتختلف السياسات التي تطبّقها الحكومات والرامية إلى ارتقاء الموردين المحليين بحسب نوع سلسلة القيمة العالمية المعتمدة.

٣٣- ويمكن أن يلجأ واضعو السياسات إلى أدوات سياساتية متعددة من أجل تعزيز دمج الشركات المحلية أو المزارعين والارتقاء بهم ضمن سلاسل القيمة العالمية. وتشمل هذه الأدوات إعداد نظم ابتكار قطاعية متينة في صناعة محددة؛ وإنشاء مؤسسات وسطى لدعم الشركات/المزارعين (المنظمات المعنية بعلم القياس والمعايير، أو رابطات الصناعات، على سبيل المثال)؛ وبناء قدرات الشركات والمزارعين بواسطة برامج تدريب، على سبيل المثال؛ وإنشاء محاضن أو مجموعات واستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل اتحادات البحوث بهدف التشجيع على التعاون وتدفّق المعرفة. وقد تسهم أدوات أخرى لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أيضاً في تقوية نظم الابتكار وحثّ الشركات والمزارعين على بناء القدرات.

٣٤- وتحدث خبير من مركز الدراسات الإنمائية في الهند عن تجربة بلده على صعيد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، قائلاً إنها شهدت نجاحاً باهراً. وقد طوّرت الهند قدرات تكنولوجية متينة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

ولا سيما في برمجيات تكنولوجيا المعلومات، حتى أصبحت من أوائل بلدان العالم في تصدير برمجيات تكنولوجيا المعلومات والتوريد الخارجي في مجال عمليات الأعمال التجارية. غير أن ذلك لم يقابله تطوير للقدرات في مجال المعدات الحاسوبية وإنتاج الإلكترونيات. وهو وضع يتناقض بشدة مع حالة الصين التي طوّرت قدرات قوية في مجال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصبحت رائدةً في مجال إنتاج الإلكترونيات وتصديرها، لكنها لم تبلغ الصدارة في تصدير البرمجيات. ومن الجوانب التي تسترعي الاهتمام النقص في القدرات المتعلقة بالمعدات الحاسوبية، والحاجة إلى زيادة إنتاج البرمجيات لتلبية الحاجات الداخلية بدلاً من الصادرات، والقصور في قواعد البيانات الخاصة بالبرمجيات المتوفرة في الهند. وفيما يتعلق بالإنتاج المُعَدّ للاستهلاك المحلي، قد تكون المشتريات العامّة أداة سياساتية استراتيجية.

٣٥- وعرض أحد أعضاء الفريق من جامعة كيب تاون تجربة صانعي السيارات في جنوب أفريقيا في مجال سلاسل القيمة العالمية للسيارات بعد تحرير الاقتصاد في التسعينيات. وقد تطوّرت هذه الصناعة في جنوب أفريقيا في بيئة داعمة للسياسة الصناعية وتميّزت بإنتاج على نطاق صغير مع عدد كبير من النماذج وإنتاجية متدنية نسبياً. وتحسّنت التنافسية عموماً مع الاندماج في الاقتصاد العالمي لكنها مع ذلك تخلّفت عن التنافسية في البلدان النظيرة. وكانت العلاقة بين البحث والتطوير من جهة والقدرات التكنولوجية من جهة أخرى معقّدة نسبياً، ولم تتراجع القدرات التكنولوجية بالضرورة بالرغم من تراجع قطاع البحث والتطوير المحلي. وكانت بعض الشركات قد طوّرت قدرات تكنولوجية قبل بلوغ مرحلة التحرير، غير أن هذه القدرات كانت موجهة جزئياً للتصدي للتحديات الناجمة عن الإنتاج على مستوى أقلّ من الحدّ الأدنى للكفاءة من حيث الإنتاج للسوق الداخلي، ولم تكن هي نفسها القدرات اللازمة للمنافسة بعد اندماج الصناعة على الصعيد العالمي. ومنذ انضمام الشركات في جنوب أفريقيا إلى سلاسل القيمة العالمية، أصبحت التكنولوجيا المرخصة ومشتريات المعدّات هي القاعدة، مع بذل جهد داخلي محدود نسبياً من الشركات المحلية في مجال البحث والتطوير. وأدّت شركة وسطى وطنية تُعنى بمعايير السيارات دوراً كبيراً في استيفاء المعايير الدولية. ويتمثل موطنا الضعف الرئيسيان في القصور في تنمية المهارات والاستعجال في تحرير الصناعة، ممّا يصعّب مسألة تكيّف الشركات المحلية مع الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٣٦- وعرض مدير الزراعة وشؤون الشركات في مؤسسة مصدّري محاصيل البساتين الكينية، تجربة دمج المزارعين الكينيين من صغار الملاك ضمن سلاسل القيمة العالمية الزراعية. ويواجه هؤلاء المزارعون تحديات كثيرة، من بينها الإنتاج على نطاق صغير جداً، وصعوبات تقييم التمويل، ومعدلات إنتاجية متدنية، وأنماط إنتاج مجزّأ ومشتّت، وقصور معرفي كبير، ومستويات إلمام بالقراءة والكتابة متدنية، وبنية تحتية غير ملائمة، وعراقيل الحصول على المعلومات، وتكاليف عالية للمعاملات، وتحديات في استيفاء المعايير الوطنية والدولية. ومن الجوهري أن يستوفي قطاع الزراعة معايير الصحة والصحة النباتية ومتطلبات اقتفاء الأثر واتباع الممارسات الزراعية الجيدة. وقد مكّن توفير أنواع الدعم المطلوب

لتخطّي هذه التحديات من دمج المزارعين من صغار الملاك في سلاسل القيمة العالمية وزيادة مستوى دخلهم والارتقاء بمستوى معيشتهم. ومن الإجراءات اللازمة في هذا الإطار تحديد صغار الملاك من أجل تقديم الدعم لهم وبناء قدراتهم وتحسين الرقابة الإدارية ومدّ الروابط المتماشية مع متطلبات الأسواق العالمية، واعتماد ممارسات مستدامة للإنتاج، والاستفادة من برامج التجارة الأخلاقية. ويتطلب الأمر عادةً إعداد نموذج من نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاصّ.

٣٧- وناقش عدّة خبراء احتمال "السباق إلى الحضيض" في بلدان تسعى إلى الانتقال من أنشطة إنتاج ذات قيمة مضافة متدنّية إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في مرحلة ما قبل الإنتاج، مثل البحث والتطوير، والتصميم والخدمات اللوجستية، ومرحلة ما بعد الإنتاج، مثل التسويق والخدمات. وسلّم بعض الخبراء بأنّ الخطر حقيقي، وطرح أحدهم مثال الملابس حيث إنّ بعض المنتجين في البلدان النامية يخوضون سباقاً إلى الحضيض على مستوى الأجور، معتبرين ذلك أداة تنافسية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية للملبوسات. ولكن سلاسل القيمة العالمية أدّت أيضاً إلى إتاحة مزيد من الفرص أمام البلدان النامية لخوض أنشطة جديدة، وقد تسعى الشركات إلى دخول سلاسل القيمة العالمية للبحث عن خيارات أكثر ربحية وتفادي تلك التي تبيّن أنها لا تصبّ في مصلحة المنتجين المحليين. ولفت أحد الخبراء إلى أن إنشاء نظم ابتكار متينة قد يساعد البلدان على التوصّل إلى نتائج أكثر إيجابية نتيجة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

٣٨- وفيما يتعلّق بفعالية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تمكين الارتقاء ضمن سلاسل القيمة العالمية، أوضح بعض الخبراء أنّ هذا الارتقاء لم يحصل في الكثير من الحالات. وأشار عدّة خبراء إلى أنّ مجموعة السياسات الوطنية اللازمة لضمان ارتقاء الشركات المحلية تخطّت سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتشمل سياسات صناعية وتربوية. وفي بعض الحالات، قد يكون للسياسات الصناعية وقع أكبر من وقع سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وبالأخصّ عندما لا تكون هذه السياسة معدّة أو مطبّقة بصورة جيدة، أو عندما لا تكون فعالة جداً. والابتكار ضروريّ من أجل تحقيق الارتقاء المرجوّ، مع أنّ ليس كلّ الابتكارات تؤدي بالضرورة إلى الارتقاء.

٣٩- وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وسلاسل القيمة العالمية، فإن دور حقوق الملكية الفكرية في سلاسل القيمة العالمية مرتبط بالسياق. ففي حين يتعين على المورّدين التقيد بالقواعد والمعايير المتّبعة في سلسلة القيمة العالمية لئلا يُستَثنَون منها، فإن حقوق الملكية الفكرية لم تؤدِّ دوراً مهماً في الإنتاج في العديد من الأنشطة وسلاسل القيمة العالمية.

واو- حلقة النقاش الخامسة: السياسات المؤثرة في الطلب على الابتكار

٤٠- قدّمت أستاذة في جامعة أثينا، في عرضها، لمحة موجزة عن السياسات المؤثرة في الطلب على الابتكار وعرضت تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. وأوضحت أن السياسات المؤثرة في الطلب تركّز إلى حدّ كبير على إنشاء أسواق. والتعامل مع هذه السياسات أصعب من التعامل مع السياسات المؤثرة في العرض لأنه، فضلاً عن المخاطر التكنولوجية، يضطرّ واضعو السياسات إلى استباق ردّ الأطراف المعنيّة الأخرى. غير أن السياسات المؤثرة في الطلب قد تكون فعالة جداً في الوقت ذاته. وتشمل الأدوات المؤثرة في الطلب المشتريات العامّة للتشجيع على إنتاج حلول غير متوفّرة بعد، والأنظمة ودعم طلب القطاع الخاص والسياسات النظمية. ومن الإجراءات المؤثرة في الطلب والأكثر شيوعاً في الاتحاد الأوروبي المشتريات العامة للابتكار والمشتريات العامة التي تسبق مرحلة التسويق. وتُطبق هذه السياسات على نطاق واسع في قطاعات مثل البيئة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا تقتصر المشتريات العامة للابتكار على التكنولوجيا بل تتخطاها لتشمل الابتكار غير التكنولوجي والنظم المعقّدة. وشددت الأستاذة على أنّ السياسات المؤثرة في الطلب هي المبادرات الرائدة في السوق، وأنّ من الضروري اكتشاف اللحظة المناسبة للتكييف، وسلّطت الضوء أيضاً على أهمية مشاركة الأطراف التي تقدّم التدريب في المبادرات المؤثرة في الطلب على الابتكار بهدف إعداد سياسات ناجحة.

٤١- وعرض الرئيس التنفيذي لهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سري لانكا تجربة بلده في بناء القدرات التقنية المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات بفضل سياسة المشتريات العامة. وترمي مبادرة بوابة سري لانكا الإلكترونية (eSri Lanka) إلى منح البلاد منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحداث تحوّل في طريقة تفكير الحكومة وعملها. وتطبق سري لانكا نموذجاً متكاملاً للتطوير الإلكتروني في ستّة مجالات، أهمها المشتريات العامة. أمّا فيما يتعلق بالأنشطة المؤثرة في الطلب على الابتكار، فتتضمن الاستراتيجية، النظميّة بطبيعتها، تعزيز صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات التقنية من خلال المشتريات العامّة، وتعزيز بنية المؤسسات الوطنية، والتشديد على التطبيقات المجتمعية والمحتوى المجتمعي. وتركز سياسة المشتريات العامة على استحداث فرص وإتاحتها أمام الصناعة المحلية لكي تشارك في العروض المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز المعايير التكنولوجية، والنهوض بالتدريب المقدم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وليست المشتريات العامة الأداة الوحيدة لهذه السياسة، بل تشتمل استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً على أنشطة ترمي إلى تعزيز بنية المؤسسات الوطنية وتشجيع التطبيقات المجتمعية والمحتوى المجتمعي. وولّدت سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموّاً كبيراً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية، وارتفاعاً في الإيرادات من ١١,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٥٠ مليوناً في عام ٢٠١٣. ويُتَوَقَّع أن تبلغ الإيرادات مليار دولار في عام ٢٠١٦.

٤٢- وفي معرض الإشارة إلى برنامج الالتزام المسبق للسوق التابع للتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)، أوضح أحد الخبراء من هذه المنظمة أنّ الهدف من هذا البرنامج تعزيز الوصول المستدام إلى اللقاحات في البلدان النامية بواسطة المشتريات العامّة. وأوضح أنّ الأهداف المحدّدة للبرنامج هي تسريع تطوير اللقاحات التي تلبّي حاجات البلدان النامية، وتعزيز توفير اللقاحات الفعالة من خلال زيادة القدرة الإنتاجية لتلبية احتياجات هذه البلدان من اللقاحات، ورفع معدلات التحصين سريعاً بتحديد أسعار للقاحات قابلة للتكهن لكلّ من البلدان والمصنّعين، واختبار التطبيقات الممكنة لهذا المفهوم. ويمكن استخلاص الكثير من العبر المتعلقة بالسياسات المؤثرة في الطلب من هذا البرنامج، فمن المهمّ التأكّد من أنّ البلدان تستوعب قيمة نشر الابتكار، وينبغي أن يستند اتخاذ القرارات إلى الدلائل وأن تُحَدَّد الفوائد وتُقَيَّم الخيارات البديلة. ومن المهمّ أيضاً، لدى إعداد سياسات المشتريات العامّة الرامية إلى دعم الابتكار، ضمان آفاق سليمة على المدى الطويل وطريقة شفافة في اتخاذ القرارات من أجل تحديد مسار السياسة العامة.

٤٣- ورداً على أسئلة من عدّة مندوبين حول التفاعل بين السياسات المؤثرة في الطلب والسياسات المؤثرة في العرض والشروط اللازمة لنجاح تطبيق السياسات المؤثرة في الطلب، رأى بعض الخبراء في السياسات المؤثرة في الطلب أداة دعم جيّدةً، لكن ينبغي أن تترافق مع سياسات مؤثرة في العرض ضمن نهج نظميّ. واستطردوا قائلين إنّ النهج التدريجي والتكيّفي للابتكار يعود بالفائدة على البلدان النامية. ومع أن هذا النهج ينبغي أن لا يستثني الابتكار الجذري، فقد يكون أقلّ ملاءمةً للمؤسسات الأصغر حجماً.

٤٤- وفيما يتصل بالعلاقة بين وكالات المشتريات العامة ووكالات الابتكار، توافق خبيران على أن تعزيز التعاون بين هذين النوعين من الوكالات أمر جوهريّ. ولكن دمجهما قد يواجه تحديات بسبب الاختلافات الثقافية التنظيمية.

٤٥- وفيما يتعلّق بجدوى السياسات المؤثرة في الطلب في قطاعي التكنولوجيا المتوسطة والخفيفة، رأى أحد أعضاء الفريق أن من الصعب نسخ تجربة الهيئة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سري لانكا في القطاعات التقليدية للغاية؛ وأشار إلى ضرورة التنسيق وإلى صعوبة تطبيق هذا النوع من السياسات في القطاعات المجزّأة جداً.

٤٦- وفي الختام، حدّد كلّ من أعضاء فريق الخبراء عدداً من التحديات الرئيسية التي تواجهها السياسات المؤثرة في الطلب. ففيما يتعلق بالمشتريات، اعتُبِرَ توطيد الثقة بين الباعة ضروريّاً لتطبيق هذا النوع من السياسات، ويمكن تحقيقه عن طريق الشفافية والشمولية والمبادئ التوجيهية الواضحة. وأشار العديد من الخبراء إلى أن السياسات المؤثرة في الطلب لا تؤتي ثمارها منعزلةً وإنما ينبغي وضعها في إطار محدّد وتطبيقها ضمن سياسة مترابطة ومنسّقة وشاملة. ويشكّل تبادل المعلومات وإنشاء الشبكات ووضع مسارات واضحة للسياسات عناصر نجاح مهمّة يجب مراعاتها.

زاي- المناقشة الختامية

٤٧- عبّر أحد المندوبين عن قلقه حيال ضرورة دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار بالكامل في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأنها إحدى العناصر الأساسية لأيّ حلّ محتمل هادفٍ إلى الحدّ من المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي على صعيد التنمية المستدامة. ومن المهمّ تناول مكوّنات العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عبر عملية مفتوحة ومتوازنة تسلّم تماماً بوجهات نظر الدول الأعضاء كافة، ومن بينها البلدان النامية، ومصالحها.

٤٨- ورحّب العديد من الخبراء بالفرصة التي أتاحها هذا الاجتماع لتبادل الخبرات والمعرفة وأشاروا إلى ضرورة بذل الجهود لضمان استمرارية تناول مسألة العلم والتكنولوجيا والابتكار في اجتماعات الخبراء المقبلة. وأشار بعض الخبراء إلى أهميّة أن تستعرض الجلسة الختامية للاجتماع الحالي التقدّم المحرز في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بعدد من الإجراءات العملية المحتملة التي قد تُتَّخَذ، مثل إرساء التعاون بين الأونكتاد وشبكات العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي ناقشه المجتمعون. وأفادت الأمانة، في هذا السياق، أنها بصدد إطلاق مشروع جديد لبناء القدرات يهدف إلى سدّ الثغرات في القدرات التي حدّدها برنامج استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، ويتضمن عناصر تدريب وربط شبكي. وقال بعض الخبراء إن المشروع يمنح الأمل بمعالجة بعض التحديات التي بيّنها الاجتماع.

٤٩- وطلبت مندوبة أن يُرسَل موجز الرئيس بالبريد الإلكتروني إلى كلّ المشاركين والخبراء بدلاً من عرضه على البوابة الإلكترونية للمندوبين، وأيد طلبها مندوب آخر. كما طلبت إعداد مرفق لموجز الرئيس يتضمّن بنود جدول الأعمال وأسماء أعضاء فريق الخبراء، من أجل تسهيل العودة إلى المراجع والنشر. واقترحت أيضاً إضافة عناوين البريد الإلكتروني للمشاركين إلى قائمة المشاركين النهائية. وقالت إنه سيكون من المفيد أن يُبلِغَ الخبراء الأمانة بمشاريعهم التعاونية لكي تتمكّن الأمانة من استطلاع آرائهم بشأن عملهم وإعداد التقارير بشأنها وعرضها على اجتماع الخبراء المقبل.

٥٠- ودعت الرئيسة إلى بذل الجهود اللازمة لهذه الغاية، وأشارت إلى أنّ الموجز سيُوَزَّع على كلّ المشاركين، ومن بينهم الخبراء. ووجهت انتباه المجتمعين إلى عدم استخدام موجز الرئيس كوثيقة للتفاوض لأنّه ليس وثيقة رسمية.

٥١- وأوضح أحد الخبراء ضرورة دمج العمل السياساتي في مجال الابتكار مع بناء القدرات وإنشاء الشبكات وعقد الشراكات والتعامل مع العلم والتكنولوجيا والابتكار بطريقة شاملة. واقترح تقديم تحليل مقارن لأفضل الممارسات والعبر المستخلصة والتوجيهات لاستعراضه لكي تستفيد منه الدول الأعضاء كافّة. وقال إنّ الحل ليس في وقف تمويل القطاع الخاص لأنشطة البحث والتطوير.

٥٢- وأوضح أحد الخبراء أنّ علماء الابتكار يتفقون عموماً على أنّ الابتكار هو عملية تفاعلية ولذلك فإنّ نقل التكنولوجيا هو جانب مهمّ من سياسة الابتكار. ومن الضروري إيجاد منظور جديد موجّه نحو الاقتصادات الناشئة بدلاً من الانقسام التقليدي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٥٣- وعبّر أحد المندوبين عن تقديره لمشروع الأونكتاد الرامي إلى تعزيز الابتكار من خلال بناء القدرات. وقال إنّ موجز الرئيس ينبغي أن يكون وثيقة نهائية، ومن الضروري لهذه الغاية ضمان الاتساق على مستوى الحوكمة، أيّ بمعنى آخر، ينبغي زيادة مستوى تمثيل ركائز الحوكمة الدولية داخل الفريق، ممّا يعني أنّه ينبغي لكلّ الأطراف أن تكون متمثّلة من أجل إضافة قيمة ذات مصداقية أعلى. ورأى أنّه يمكن تعيين أعضاء الفريق وفقاً لأنواع التعاون: (أ) التعاون فيما بين الشمال والجنوب، (ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب، (ج) التعاون الثلاثي، (د) التعاون بين القارات. وينبغي لكلّ أصحاب المصلحة أن يكونوا ممثّلين في هذه الأفرقة، بما يشمل المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمع العلمي والبرلمانيين.

٥٤- وأجابت الرئيسة، في معرض ردّها على هذا الاقتراح، بأنّ المواضيع التي تناولتها الجلسات الخمس لاجتماع الخبراء حُدِّدَت وفقاً للإطار المرجعي الذي اعتمدته الدول الأعضاء، ويمكن مناقشة المواضيع الأخرى، وفقاً للإطار المرجعي المعتمد، في اجتماعات أخرى للخبراء.

٥٥- وقالت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجيتسيات، في ردّها على استفسار أحد المندوبين بشأن ارتباط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتغيّر المناخ، إنه من دواعي سرور أمانة الأونكتاد مناقشة مسألة تغيّر المناخ مع المندوب المعني. وإجابةً على سؤاله عمّا إذا كان ينبغي إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ضمن الأولويات التي يجب النظر فيها في إطار جدول أعمال خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قالت إنّ تكنولوجيا المعلومات تزداد أهميةً، والدليل على ذلك ظهورها في إعلان الأهداف الإنمائية للألفية وفي أحد تقارير الأمين العامّ، ولكن لا تزال مسألة إدراجها ضمن أولويات خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ غير محسومة، وإن كان الأونكتاد يشجع مثل هذا الاقتراح بكل تأكيد.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

٥٦- انتخب اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه كما يلي:

الرئيس: السيدة فاطمة **الغزالي** (عُمان)

نائب الرئيس - المقرِّر: السيدة مبهوكو **سايتو** (اليابان)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥٧- أقرَّ اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية جدول الأعمال المؤقّت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/4). وبذلك كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة: أطر السياسات والأدوات والقدرات الأساسية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتائج الدورة

٥٨- اتفق اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، على أن يعدَّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد التقرير

٥٩- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات لنائب الرئيس - المقرِّر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثِّلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الجزائر
أنغولا
أذربيجان
بنغلادش
بربادوس
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
كندا
شيلي
الصين
كوت ديفوار
جمهورية الكونغو الديمقراطية
اليونان
اليابان
الأردن
كازاخستان
قيرغيزستان
ليبيا
مدغشقر
مالي
موريتانيا
المغرب
موزامبيق
نيبال
سلطنة عُمان
باراغواي
الاتحاد الروسي
المملكة العربية السعودية
سري لانكا
السودان
سويسرا
تايلندا
ترينيداد وتوباغو
الإمارات العربية المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن
زمبابوي

٢- وحضر الدورة المراقب التالي:

الكرسي الرسولي

* تتضمَّن قائمة الحضور هذه أسماء المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/Inf.2.

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب

٤- وكان الجهاز التالي التابع للأمم المتحدة ممثَّلاً في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥- وكانت الوكالات المتخصِّصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثَّلة في الدورة:

الوكالة الدولية للطاقة الذرية
مركز التجارة الدولي
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
مهندسو العالم
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي